A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/36
13 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي عن أعمال دورته السابعة
(جنيف، ١٤-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)

الرئيس – المقرر: السيد بيتر ليسا كاساندا

موجز

عملاً بالمقرر ١/١٠ الصادر عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي (A/62/375، المرفق الأول، الفرع الثالث عشر) والذي طلبت فيه من فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وغيره من آليات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها الإجراءات الخاصة الأخرى، وكمساهمة في نتائج المؤتمر الاستعراضي، مساعدة اللجنة التحضيرية من خلال القيام بالاستعراض وتقديم التوصيات عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استعرض الفريق العامل في دورته السابعة التوصيات التي كان قد قدمها في الدورات السابقة حتى لا يرد في مساهمته إلاّ الأهم.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة.....	١ -٣	٣
ثانياً - تنظيم الدورة.....	٤	٣
ثالثاً - موجز المداولات.....	٥ -١٠٢	٣
رابعاً - توصيات	١٠٣-١٢٠	١٨

المرفقات

المرفق

الأول - جدول الأعمال ٢١

الثاني - قائمة المشاركين..... ٢٢

أولاً – مقدمة

١- عقد فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي دورته السابعة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

٢- وافتتحت الدورة مديرة شعبة العمليات والبرامج والبحوث. وانتخب الفريق العامل بيتر ليسا كاساندا رئيساً – مقرراً له.

٣- ويعكس هذا التقرير المجرى العام للمناقشات.

ثانياً – تنظيم الدورة

٤- عقد الفريق العامل أثناء دورته السابعة ثماني جلسات علنية وجلسة واحدة غير علنية. وحضر هذه الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: بيتر ليسا كاساندا (الرئيس – المقرر)، وجو فرانس، وجورج نيكولاس جبّور، وإيرينا موروبانو – زلاتيسكو؛ كما حضرها مراقبون عن ٤١ دولة عضواً ومراقب واحد عن دولة غير عضو، وست منظمات غير حكومية ومنظمة حكومية دولية واحدة. (انظر المرفقان الأول والثاني للاطلاع على قائمة المشاركين وجدول الأعمال)[(١)].

ثالثاً – موجز المداولات

٥- ألقت مديرة العمليات كلمة الافتتاح.

٦- وأعلنت مديرة العمليات أنه تم إحراز بعض التقدم منذ انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية في ديربان في عام ٢٠٠١ ولكن ما تزال هناك تحديات هامة. وأشارت إلى أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي كثيراً ما يكونون الأقل حظاً فيما يتعلق بالحصول على التعليم والسكن والعمل. وقالت إن مؤتمر ديربان الاستعراضي سيُعقد في عام ٢٠٠٩، مما يمثل فرصة سانحة لقياس مدى التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الجديرة بالثناء التي قُطعت في ديربان في عام ٢٠٠١. وأضافت أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم في الشتات، وكذلك في أفريقيا، يمكن أن يستفيدوا في حياتهم اليومية من التوصيات التي طرحها الفريق العامل على اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

٧- وأشارت إلى أن النقص في البيانات المفصلة يضر بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، إذ لا يمكن فهم الوضع القائم فهماً واضحاً ولا الوصول إلى حل دائم وشامل إذا لم تتوفر بيانات مفصلة ودقيقة. وذكّرت الحضور بأن التنميط العنصري مشكلة خطيرة يعاني منها السكان المنحدرون من أصل أفريقي. وأعربت مديرة العمليات

---

(١) جميع ورقات العمل التي قدمها الخبراء والمشاركون متاحة لدى الأمانة أو يمكن الاطلاع عليها على موقع مفوضية حقوق الإنسان: http://www2.ohchr.org.

عن يقينها من أن الوثيقة التي ستصدر عن المؤتمر ستكون أداة مهمة في السير قُدُماً بالكفاح ضد العنصرية التي يعاني منها السكان المنحدرون من أصل أفريقي.

٨- وشكر الرئيس - المقرر مديرة العمليات والخبراء على اختيارهم إيّاه رئيساً. وقال إنه يجب التصدي على الفور للآفات التي تتسبب في أذى كبير وإن ذلك الأسبوع سيكون فرصة لمضاعفة الجهود. ورحّب بتوجيه اللجنة التحضيرية دعوة إلى آليات حقوق الإنسان، كفريق الخبراء العامل، للمساعدة في وضع وتقديم توصيات عن طريق المفوضية السامية. وشكر الرئيس - المقرر أعضاء حلقات المناقشة على حضورهم وعلى ما سيقدمونه من مساهمات التي يعلم أنها ستُثْري النقاش الختامي والمساهمة النهائية في عمل اللجنة التحضيرية.

٩- وقد اعتُمد جدول الأعمال المؤقت.

١٠- وعرض الرئيس - المقرر البند ٥ من جدول الأعمال موجِّهاً عناية الفريق العامل إلى ضرورة تشجيع المناقشة والخروج بتوصيات محددة بغية تقديمها إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

١١- وأُلقيت كلمة باسم المجموعة الأفريقية قصد التشجيع على إجراء نقاش غني ومسهب تفادياً للثغرات وبغية ضمان وصول دورة الفريق العامل إلى خاتمة إيجابية. كما أُعرب عن رغبة في أن يتحد الفريق العامل وأعضاء حلقات المناقشة والمراقبون عن الدول من أجل ضمان أداء الفريق العامل لولايته على نحو فعال.

ألف - تحليل الاستنتاجات والتوصيات التي تقدم بها الفريق العامل في دوراته السابقة

البند ٥(أ)[١٦]: إقامة العدل

١٢- قدم السيد فرانس، عضو الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، الورقة التي أعدّها عن إقامة العدل. فاستهل عرضه بتقرير موجز عن اجتماع عقده الاتحاد الأفريقي في باريس مع السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في أوروبا. وقال إن الغرض من ذلك الاجتماع هو إنشاء علاقات شراكة مستدامة بين السكان المنحدرين من أصل أفريقي من جميع أنحاء العالم وبين القارة الأفريقية عن طريق وضع برنامج عمل قابل للإنجاز. وسلط السيد فرانس الضوء، في ورقته، على الفوارق في الوصول إلى القضاء بالنسبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بالمقارنة مع مجموعات عرقية أخرى في مجتمع من المجتمعات. وأبرز السيد فرانس أيضاً، خلال العرض الذي قدمه، كون السكان المنحدرين من أصل أفريقي من أشد المجموعات ضعفاً وأكثرها تعرضاً للتمييز ولذلك السبب فإنهم يحتاجون إلى آليات قانونية خاصة لحماية حقهم ليس فيما يتعلق بالحصول على محاكمة نزيهة وعادلة فحسب وإنما في جميع مناحي النظام القضائي الأخرى أيضاً. وذكر السيد فرانس كذلك ضرورة تحديد ومقارنة الممارسات الفضلى من مختلف المناطق التي يمكن استخدامها بفعالية في مكافحة آفة العنصرية.

١٣- وحظيت الأفكار والمفاهيم التي عرضها السيد فرانس بتأييد عام.

١٤- وفتح السيد كاساندا، رئيس الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، باب المناقشة في موضوع إقامة العدل.

١٥- وقدم عدد من الحاضرين تعليقاتهم مبيِّنين قلة الفرص المتاحة للوصول إلى القضاء ليس من حيث إقامة العدل فحسب، وإنما كذلك من حيث عدم تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأنظمة القضائية وفي التعيينات القضائية وفي محاكم الصلح وصولاً إلى المحاكم العليا في العديد من البلدان.

١٦- وتم الاعتراف بأهمية توفر معلومات مفصلة عن وجود السكان المنحدرين من أصل أفريقي في نظام القضاء.

١٧- وأثيرت مسألة الوضع الاقتصادي الذي يعيشه السكان المنحدرون من أصل أفريقي من حيث علاقته بإقامة العدل وكيفية تأثير نقص الموارد المالية على حقهم في التمكن من الحصول على تمثيل قانوني جيد. ويؤدي ذلك الوضع إلى الحصول على دفاع محدود أو غير كاف وهو ما قد يفضي بدوره إلى أحكام بالسجن، مما يؤثر لاحقاً على مجتمع السكان المنحدرين من أصل أفريقي حيث يتقلص عدد الأشخاص القادرين على العمل للمساهمة في الاقتصاد المحلي. وقد وُجه نداء من أجل إجراء دراسة تتناول مسألة التمييز في نظام القضاء، وكانت ليلى زروقي أول من اقترح إجراء تلك الدراسة. وقيل إن الوقت قد حان منذ فترة طويلة لمتابعة اقتراح ليلى زروقي.

١٨- وجاء في بعض التعليقات أن العدد الأكبر من ضحايا العنف ومن ضحايا سوء إقامة العدل هم من الشباب المنحدرين من أصل أفريقي، وأكد عدة معلقين على ضرورة تحديد الأسباب الكامنة وراء هذا الأمر.

١٩- وأُبدي تعليق آخر بشأن ضرورة وضع مؤشر خاص بالمساواة العرقية تكون الغاية منه تحديد أمور من قبيل التعسف العنصري في سياق إقامة العدل. وقُدم اقتراح بأن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشراً خاصاً بالمساواة العرقية كجزء من المؤشر الذي وضعه بشأن التنمية البشرية.

٢٠- وسأل أحد الحضور عما إذا كان الفريق العامل قد حدد أية أشكال من الممارسات الفضلى التي ذكرها السيد فرانس. ولوحظ علاوة على ذلك أن الفريق العامل كان قد أشار، في دورتيه الأولى والثانية، إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات وإلى تجميع بيانات تتعلق بانتقاء أعضاء هيئة المحلفين وبالعنف الذي تمارسه الشرطة. ومع أنه قد أشير إلى ضرورة إجراء مثل تلك الدراسة، فإنه لم يُشَر أبداً إلى الجهة التي ستقوم بها تحديداً. وقد ارتئي أن تلك الدراسة ستعود بفائدة كبيرة على مؤتمر ديربان الاستعراضي.

٢١- وشكر السيد فرانس الحضور على مساهماتهم وأكد على أهميتها بالنسبة للجنة التحضيرية ولعملية استعراض ديربان. ونظراً لأن هيئة المحلفين هي أحد أهم العوامل المتعلقة بإقامة العدل، فقد أضاف السيد فرانس أنه لا بد من محاكمة المدعى عليهم أمام هيئة محلفين تعكس الديناميات العرقية في البلد المعني.

٢٢- ثم قال السيد فرانس إنه من الصعب تحديد عدد الأشخاص الذين لا يتاح لهم الوصول إلى القضاء بشكل مناسب، خاصة في البلدان الكبيرة. وينطبق هذا القول بشكل خاص على أشخاص ينتمون إلى شرائح مجتمعية بعينها.

٢٣- وقال إن الممارسات الفضلى، بما فيها خطط العمل الوطنية، التي ثبتت فعاليتها في منطقة من المناطق يجب أن تُطبق في مناطق أخرى.

٢٤- وشدد السفير كاساندا على مشكلة الإفلات من العقاب في صفوف قوات الشرطة. فلا تزال هناك حاجة إلى تحديد مبادئ توجيهية وتوصيات وعقوبات فيما يتعلق بضرورة تجنيد أفراد الشرطة من جميع الأعراق من أجل مراعاة التنوع العرقي وضمان إدراج مبادئ حقوق الإنسان في التدريب الذي يتلقاه الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون. وستعترض تنفيذ تلك التوصيات صعوبة كبيرة ما لم تتوفر الإرادة السياسية الضرورية.

٢٥- وفي معرض تعليق السيد فرانس على مسألة الممارسات الفضلى، ساق كمثال على ذلك الدراسة الأولى التي أُنجزت في إطار مجلس أوروبا. وقال إن تلك الدراسة فحصت الأطر الدستورية في مختلف البلدان. وأشار كذلك إلى أن بعض البلدان أنشط من غيرها. ففي بلجيكا، مثلاً، تعمل الوزارة المسؤولة بنشاط كبير على جمع البيانات المفصلة.

٢٦- أمّا فيما يخص مؤشر المساواة العرقية، فقد قال السيد فرانس إن هناك فكرةً يجب أن تُدمَج في ذلك المؤشر، وهي تتمثل في ما إذا كانت الدول قد صدقت على المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة مع أو بدون إبداء تحفظات بصددها. فهذه معلومات عملية ينبغي إدراجها في المؤشر.

البند ٥(أ)[٢٦]: وسائط الإعلام

٢٧- استهل السيد فرانس، الخبير العضو في الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عرضه بشأن وسائط الإعلام مؤكداً على أنه لا ينبغي التقليل من أهمية دور الاتصال ووسائط الإعلام في عملية التنمية. فمعظم وسائل الإعلام الغربية تعامل ثقافات الأمم المصنَّعة على أنها متفوقة وثقافات الأمم النامية على أنها أدنى منزلة. وقال إن لوسائط الإعلام تأثيراً هائلاً في تشكيل نظرة الجمهور إلى الأوضاع في شتى أنحاء العالم. فالصور التي يروِّجها الإعلام الغربي عن أفريقيا هي على العموم صور تشويهية. وتقع على عاتق وسائط الإعلام مسؤولية وواجب مكافحة العنصرية. ولذلك فإنه من الضروري وضع مدونة قواعد سلوك خاصة بوسائط الإعلام.

٢٨- وأعربت السيدة إيرينا موروبانو - زلاتيسكو، عضو الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عن اعتقادها بأن لوسائط الأعلام دوراً هاماً في توفير المعلومات. ليس ذلك فحسب، بل إن عليها أيضاً قدراً من المسؤولية. فالناس يتحدثون دائماً عن الحقوق ولكنهم لا يتحدثون بما فيه الكفاية عن المسؤوليات. ويتمثل الدور التربوي والتدريبي لوسائط الإعلام في منع التمييز.

٢٩- وأُبدي تعليق حول أهمية الترابط بين وسائط الإعلام وإقامة العدل. وضُرب مثال على ذلك بسرد واقعة يتجلى فيها استهتار وسائط الإعلام عندما أجَّجت وضعاً متوتراً ذا خلفية عنصرية عوض أن تخفف من حدته حيث بثت صوراً ظهرت فيها بوضوح كلابٌ شرسة وهي تنهش أجساد مهاجرين سود من موزامبيق على الحدود بين جنوب أفريقيا وموزامبيق. وشدد المعلِّق كذلك على أهمية أن تتحلّى وسائط الإعلام عموماً، وليس فقط وسائط الإعلام المُدْمَجة، بالتعقل إزاء نوع الصور والمحتوى الذي تختار بثه.

٣٠- وتناول أحد الحضور في كلمته الإمكانية الفعلية لوضع مدونة قواعد سلوك خاصة بالصحفيين وتساءل عن إمكانية معرفة الإطار الزمني الذي سيستغرقه تنفيذ تلك المدونة وعمَّن سيقوم بتنفيذها.

٣١- وأكد بعض المعلقين الآخرين أنه على الرغم من أن أسئلة عدة قد تُطرح بشأن تنفيذ مدونة قواعد السلوك، فإنه يلزم الشروع في عمل حان أوانه منذ أمد بعيد. وأكد صاحب التعليق على أنه ينبغي اتخاذ تدابير توصي بحماية حقوق وسمعة الأشخاص. وخص المعلِّق بالذكر وثيقة اعتُمدت أثناء المؤتمر الوزاري المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذي انعقد في عام ٢٠٠٧ وطالبت بوضع مدونة قواعد سلوك. وذكّر المراقب في ذلك الصدد برد فعل توني بلير على الرسوم الشهيرة التي نُشرت في الصحف الدانمركية عندما قال إنه على الرغم من كون الرسوم ليست أفعالا مخالفة للقانون، فإنه ينبغي التحلي ببعض رباطة الجأش تلافياً لاستخدام حرية التعبير ذريعة لكيل الشتائم.

٣٢- واتفق الجميع على أن طبيعة الصور التي تقدمها وسائط الإعلام هي مسألة بالغة الأهمية داخل الأمم المتحدة. وتم التوكيد على أنه ينبغي النظر إلى تلك المسألة من منظور تقدمي وأنه ينبغي السعي إلى الموازنة بين حرية التعبير ومحاولات الحد من التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وتم التشديد على الأهمية الخاصة التي يكتسيها وضع قوانين تناهض وسائط الإعلام التي تبث الكراهية.

٣٣- وقيل إنه ينبغي أن يكون بدء المفاوضات مع اتحاد الصحفيين الدولي على وضع مدونة قواعد سلوك تتبعها وسائط الإعلام واحدة من الخطوات الأولى لتناول هذه المسألة.

٣٤- كما أشير إلى التصوير السلبي للنساء السود في وسائط الإعلام مما يساهم في جعلهن ضحايا للعنف. وأشير كذلك إلى الشباب المنحدرون من أصل أفريقي الذين يصوَّرون كمجرمين في وسائط الإعلام في أمريكا اللاتينية، وقيل إنه ينبغي أن يكون ثمة بديل لتصوير المراهقين كمغنين لأغاني "الراب" ورياضيين محتملين فقط. فهم لا يصوَّرون بشكل يبين امتلاكهم القدرة على العمل كمهنيين.

٣٥- وقال أحد أعضاء فريق الخبراء إن ملكية وسائط الإعلام حكر على فئة قليلة ما فتئت تتضاءل وقد يكون ذلك أحد الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء إعطاء صورة سلبية عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقد تكون عملية استعراض ديربان فرصة سانحة للبدء في حوار صريح مع وسائط الإعلام بشأن الكيفية التي تصوّر بها السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٣٦- وفيما يتعلق بوسائط الإعلام البديلة، كالإنترنت، قيل إن تلك الوسائط مهمة جداً لأن الوصول إليها متيسر لمعظم الشباب الذين يتواصلون بنشاط من خلالها. ودُعي كل من الفريق العامل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الاستفادة من المنافذ التي تتيحها وسائط الإعلام البديلة، كموقع "يو تُيُوب"، أثناء إجراء عملية استعراض ديربان بقصد تشجيع الشباب على المشاركة في أنشطتها عبر الإنترنت وعبر غيره من القنوات الإعلامية البديلة.

٣٧- ثم أتى بعد ذلك ذِكر غياب التقارير الإعلامية، كماً ونوعاً، التي تتناول قضايا السكان المنحدرين من أصل أفريقي، حيث يتم تجاهل المشاكل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأولئك السكان، كما أن هناك فائضاً في

التقارير الإعلامية التي تُظهر السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مظهر سيئ. وسيكون مؤتمر ديربان الاستعراضي فرصة ممتازة كي لا تمر عملية ديربان دون أن يلتفت إليها أحد. وقد كان مؤتمر ديربان قد حظي في عام ٢٠٠١ بتغطية إعلامية كبيرة، إلا أن مأساة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد طمست جدول أعمال ديربان من وجدان العالم.

٣٨- وشدد أحد المراقبين على وجوب توفر خليط من التدابير الملزمة والطوعية التي يكون على وسائط الإعلام اتخاذها وتنفيذها. وذهب أحد الحضور إلى أن التقارير الإعلامية المزيَّفة تمثل مشكلة متعاظمة تهدد السلم والتقدم في العالم.

٣٩- وقيل إن الإطار القانوني الدولي قد وُضع بعيد حدوث جريمة إبادة جماعية في أوروبا التي كان قد كثُر فيها التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وقد طوى النسيان ذلك الفصل المظلم من التاريخ بمرور الزمن ونتيجة لتمتع الناس بدرجة أكبر من حرية التعبير. ولذلك فإنه ينبغي تخفيض "عتبة" التصدي لحوادث التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وقيل أيضاً إن وسائط الإعلام لا تخضع في الوقت الراهن لأي تدقيق، حيث لا وجود لآليات مراقبة فعالة خاصة بوسائط الإعلام. وثمة فرق بين حرية التعبير وحرية الرأي. ففي حين أن الحق في اعتناق رأي ما هو حق مطلق، فإن هذا لا ينطبق على حرية التعبير إذا كانت تنطوي على المس بتمتع الغير بحقوقهم الخاصة.

٤٠- وقال السيد فرانس، أحد الخبراء في الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، إن وسائط الإعلام الغربية هي المهيمنة وإن الثراء المالي والتقني يحدِّد ما يقال في التقارير الإعلامية وما يصدَّر إلى باقي أنحاء العالم. وذكر أن معظم الدراسات قد بيَّنت أن حفنة قليلة من وكلاء الأنباء لا يزالون يتحكمون في تدفق الأخبار العالمية وأن ذلك، حسب اعتقاده، قد جعل أغلب ناقلي الأخبار يتّبعون نفس خطوط تدفق الأخبار. وأضاف موضحاً أن هناك تركّزاً هائلاً لوسائط الإعلام وأن ذلك يمثل مشكلة. وتابع قائلاً إن الوضع يزداد سوءاً لأنه يجري نشر صور أخذتها وسائط الإعلام تظهر فيها أفريقيا كقارة مظلمة ومتخلفة.

البند ٥(أ)[٣٦]: الحصول على التعليم

٤١- قدمت السيدة إيرينا موروبانو - زلاتيسكو، عضو الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عرضها الذي تناولت فيه مسألة الحصول على التعليم. فأكدت على العلاقة التي تربط مواضيع جلسة العمل والصكوك الدولية مثل اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في مجال التعليم. وقالت إن من المؤكد أن المساواة في فرص تلقي التعليم وتقليص وإنهاء أوجه الحرمان التي تراكمت لدى السكان المنحدرين من أصل أفريقي عبر التاريخ بسبب العنصرية والتمييز هي شرطٌ لا بد من توفره قبل تحقيق المساواة في ممارسة باقي حقوق الإنسان، سواء أكانت اقتصادية واجتماعية وثقافية ومدنية وسياسية، بما في ذلك الوصول إلى جميع مستويات صنع القرار. وذاك هو السبب الذي يكمن وراء كون التوصيات المتعلقة بالتعليم تشكل جزءاً لا يتجزأ من المجموعة الكاملة من الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها الفريق العامل خلال مدة ولايته.

٤٢- وقدمت السيدة آلما جينكيتز، وهي من الخبراء المدعوين للمشاركة في أعمال الفريق العامل، عرضاً بشأن التعليم المتعدد الثقافات في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وحلّلت السيدة جينكيتز بإيجاز أثر التعليم في العلاقات

العرقية في بلدان أمريكا اللاتينية. وهي ترى أنه يستحيل الحديث عن الحق في التعليم دون التفكير العميق في مسألة التمويل الذي لا يجب الاكتفاء بزيادته بل يجب أيضاً توزيعه بصورة منصفة.

٤٣- وجاء في أحد التعليقات أن أوجه انعدام المساواة في فرص التعليم الموجودة في أمريكا اللاتينية تشاهَد أيضاً في الولايات المتحدة. فجادل أحد المعلقين قائلاً إن نظام التعليم في الولايات المتحدة قد وُجه على نحو يجعل الأطفال السود غير مؤهلين لممارسة مهن تتطلب مهارات معينة عندما يتركون الدراسة.

٤٤- وأُبدي أيضاً تعليق بشأن التضارب الحاصل في التعامل مع العهدين الدوليين وقيل إنه لم يتم بعد بناء جسور بينهما.

٤٥- وجاء في تعليقات أخرى أن المشكلة، في بعض الحالات، لا تكمن في الحصول على التعليم بقدر ما تكمن في نوعية التعليم المتاح. وأبرزت تلك التعليقات كون معظم المناهج المدرسية تخفق في تعليم النشء المنحدر من أصل أفريقي مسائل مهمة من قبيل تاريخ ثقافتهم وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ولأن التعليم يفضي في نهاية الأمر إلى الحصول على وظائف أفضل، يعتقد المعلقون أن مشاكل العنصرية وفرص الحصول على التعليم أمران يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمشاكل العنصرية والعمالة.

٤٦- وشددت السيدة جينكيتز على ضرورة تمكين الشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وقالت إنه يجب الاهتمام بالشباب الذكور حيث إن هناك أدلة متزايدة على وجود إناث من أصل أفريقي مُمكَّنات وفاعلات بخلاف نظرائهن من الذكور.

٤٧- وذكرت كذلك أن البرامج التي يراد بها تقديم المساعدة في تعليم النشء المنحدر من أصل أفريقي تُنفَّذ عموماً على مستوى المدارس الابتدائية وتتضاءل مع تقدم الأطفال في السن.

البند ٥(أ)[٤٤]: العنصرية والعمالة

٤٨- قدم السيد باتريك تاران، عضو فريق المناقشة في الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عرضه حول العنصرية والعمالة. وحلل ضرورة العمل تحليلاً مفصَّلاً. فقال إن الحصول على عمل في ظروف كريمة هو أمر محوري بالنسبة لمساهمة كل فرد في المجتمع وبالنسبة لاستقلاله واعتماده على ذاته وبالنسبة لهويته وكرامته. وقال إن البطالة تولِّد الإقصاء الاجتماعي والاضطراب الشخصي وطمس الهوية وإهدار الكرامة. وأضاف أن العنصرية في جوهرها مفهوم يُستخدم أساساً لتبرير الاستغلال والاستعباد والتقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي. وكما أن توصيف المجموعات على نحو يميِّز بينها وفق سمات جسدية وسمات فكرية واجتماعية مفترضة يُستخدم في تنظيم وتبرير معاملة الناس معاملةً مختلفة في ميدان العمل. ولا يزال العرق والعمالة مترابطين ترابطاً وثيقاً في النظام الاقتصادي الرأسمالي المعولم في عالمنا الحاضر. فمجال العمالة هو من المجالات الرئيسة التي ينبغي أن تُبذل فيها جهود لتمكين المجتمعات ولا سيما السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٩- وتناول تعليق من التعليقات ضرورة جمع الإحصاءات ذات الصلة حتى يتسنى قياس الإنجازات الحقيقية التي حققتها المنظومة الدولية في مكافحة العنصرية والبطالة.

٥٠- وتناول أحد التعليقات وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في قطاع العمل غير الرسمي. وشدد عدة أعضاء على أن معظم أحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية لم تأخذ في الاعتبار ضرورة توفير الدعم المناسب وتأمين ظروف العمل الجيدة والاستحقاقات المرتبطة بالعمل للأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي الذي تعمل فيه أغلبية من السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٥١- وسُلط الضوء على خدم المنازل في أمريكا الجنوبية بوصفهم شريحة محددة من القطاع غير الرسمي تتمتع بقليل من المزايا التي تُمنح عادةً للعاملين في القطاع غير الرسمي مع أن هذا القطاع يشغِّل أعداداً كبيرة جداً ليس من السكان المنحدرين من أصل أفريقي فحسب وإنما أيضاً من الأشخاص المنتمين إلى أعراق أخرى في أمريكا الجنوبية.

٥٢- وفي سياق الربط بين الموضوعين المتلازمين، أي موضوع الحصول على التعليم وموضوع العنصرية والعمالة، أُبديت ملاحظة مفادها أن معظم الأشخاص المتضررين في كلتا الحالتين يعيشون أصلاً في حالة فقر وبالتالي فإنهم لا يملكون الأدوات الكفيلة بانتشالهم منه. ومن ثم يجب إيجاد حلول لمعالجة هذا الوضع وإلاّ فستستمر تلك المشاكل. وقيل إن إنجازات قد تحققت غير أن ما ينقص هو التنفيذ الملائم.

البند ٥(أ)[٥٤]: العنصرية والصحة

٥٣- قدمت الدكتورة كريستينا تورّيس، المستشارة الإقليمية لدى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، عرضها بشأن الصحة والعنصرية. وكررت في ورقتها متطلبات إعلان وبرنامج عمل ديربان بخصوص الصحة ومدى أهميتها بالنسبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وإذ سلطت الضوء على جميع المواد المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فقد أكدت على أن هناك حاجة إلى جمع بيانات منهجية ومفصلة عن الوضع الصحي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأبرزت التقدم الذي تحقق في مشاريع نُفِّذت في أمريكا اللاتينية بعد مؤتمر ديربان للمساعدة في مكافحة التمييز في مجالات الصحة، بما في ذلك مشروع الأمانة الخاصة لتعزيز المساواة العرقية في البرازيل. وشددت كذلك على كون المنظمة التي تعمل فيها قد أنشأت وحدة جديدة مكلفة بالمسائل الجنسانية والإثنية، حسبما هو مطلوب في الفقرة ١٥٤ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، بغية تعزيز وتطوير الأنشطة الرامية إلى تحديد أثر التمييز على الصحة وإلى تعميم اعتبار التمييز الجنساني والإثني عاملَيْن اجتماعيين حاسمين في مجال الصحة. وذكرت كذلك العمل المكثف الذي تقوم به عدة مجتمعات محلية في أمريكا اللاتينية من أجل ضمان توفير مرافق الرعاية الصحية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٤- ونوّه عدد من الحضور بالعرض الذي قدمته السيدة تورِّيس حول العنصرية وحثوا منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على إدراج وتنفيذ الفقرات ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل ديربان في ما تقوم به من عمل وعلى معالجة مسألة وفيات الشباب من السود ليس باعتبارها جرائم قتل فحسب ولكن بوصفها مشكلة مهمة من مشاكل الصحة العامة أيضاً .

٥٥- وأجابت السيدة تورِّيس على جميع الأسئلة المتعلقة بعرضها حول العنصرية والصحة وكررت قولها إن مكافحة العنصرية هي التزامٌ قانوني يقع على عاتق الدولة. إلاّ أنها شددت على كون الموارد البشرية والمالية التي تتوفر للمنظمات كالمنظمة التي تعمل هي فيها موارد محدودة.

البند ٥(أ)[٦]: العنصرية والسكن

٥٦- قدم السيد كاساندا، الرئيس - المقرر، هذا الموضوع فقال إنّ الفريق العامل كان قد ناقش، أثناء دورته الرابعة، موضوع العنصرية والسكن. وهو موضوع يعكس وضعاً سلبياً يعيشه السكان المنحدرون من أصل أفريقي. فحالة الفقر ترتبط عادةً بحالة السكن غير اللائق. وكثيراً ما يعبِّر التمتع بالحق في السكن اللائق تعبيراً بليغاً عن التمتع بالعديد من الحقوق الأخرى. ومن المهم أن تحتفظ الدول ببيانات موثوقة ومفصلة من أجل رصد ظروف المعيشة. وثمة حاجة إلى ضمان السكن اللائق وإلى إنشاء هيئات مستقلة تكون لها سلطة تلقي ومعالجة شكاوى الضحايا والقدرة على تنظيم فرض أسعار وأجور سكن تقوم على تقدير منصف فضلاً عن ضبط أسواق السكن.

٥٧- وقدم بعض الحضور مزيداً من التعليقات بشأن مسألة السكن إذ تحدث بعض المشاركين عن عدم وجود تدابير حكومية لحماية حق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في السكن اللائق. وسلط أحد المعلقين الضوء على وضع العديد من المجتمعات المحرومة المؤلفة من السود والمنحدرين من أمريكا اللاتينية المحرومة وعلى حركة النزوح الواسع النطاق للسود نتيجة إعصار كاترينا في الولايات المتحدة.

٥٨- وقدم السيد فرانس تعليقاً عاماً بشأن سوء معاملة المهاجرين غير الشرعيين الذين يقاسون ظروف الاستعباد العصري. كما علق على الفصل في السكن وعلى الفوارق الاقتصادية.

البند ٥(أ)[٧]: مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحياة المجتمع، وفي النهوض ببلدانهم وتنميتها اقتصادياً

(أ) معلومات عامة

٥٩- قدم السيد كاساندا، رئيس فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ورقةً بشأن مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحياة المجتمع وفي النهوض ببلدانهم وتنميتها اقتصادياً. وشدد الرئيس على أن مشاركة هؤلاء السكان في جميع جوانب الحياة العامة هي مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان. وأكد على أنه لا يجب اعتبار السماح للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بالمشاركة في السياسة وفي الأنشطة الاجتماعية والثقافية من باب التفضل أو تصرفاً نابعاً مما تتحلى به الحكومة أو النخبة الحاكمة من شهامة. واسترسل موضِّحاً أن للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الأقليات حق المشاركة في صياغة القوانين التي يجب على الجميع العيش وفقها. وشدد كذلك على أنه يجب على الدول وضع سياسات تستهدف الفقراء فيها عن طريق تغيير الظروف التي أدت إلى إقصائهم عن المشاركة في الحياة العامة كما عليها أن تعتمد سياسات واستراتيجيات إيجابية بغرض دمجهم في المجتمع. وشدد الرئيس، في الختام، على ضرورة إنشاء صندوق طوعي لتمكين المنظمات غير الحكومية من حضور الاجتماعات السنوية التي يعقدها الفريق العامل ومن تقديم مساهماتها الهامة.

٦٠- وقدم السيد صالح بوكر، وهو متحدث في الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ورقته التي تناول فيها مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحياة المجتمع وفي النهوض ببلدانهم وتنميتها اقتصادياً. فقال إن العولمة هي عملية بدأت بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وإن الاستعمار قد أفضى إلى "فصل عنصري عالمي النطاق". فالفرصة المتاحة أمام شخص ما

لإعمال حقوق الإنسان الأساسية العائدة له محكومةٌ إلى حد كبير باعتبارات العرق ونوع الجنس والجغرافيا. والعالم يحكمه ناس منحدرون من أصل أوروبي. وأضاف قائلاً إن الأفارقة لم يحصلوا على الحق في المشاركة بشكل كامل في حكم أنفسهم بأنفسهم إلاّ في العقود الخمسة الأخيرة وإن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين لا يزالون يناضلون في سبيل تحقيق المساواة في المشاركة في الحياة الوطنية في البلدان التي يعيشون فيها.

٦١- وشدد السيد بوكر على كون أفريقيا محجوبة عن الأنظار وعلى كون السكان من أصل أفريقي محجوبين عن الأنظار أيضاً وعلى أن الإنجازات التاريخية التي حقَّقها مؤتمر القمة العالمي لمناهضة العنصرية قد حُجبت هي الأخرى عن الأنظار وعلى أن الفريق العامل معرَّض لأن يُحجَب هو الآخر عن الأنظار وكذلك عملية استعراض ديربان. وذلك الحجب هو تعبير عن العنصرية العصرية الواعية واللاواعية التي يجب على الجميع أن يواصلوا العمل على مكافحتها والتغلب عليها. وقال إن عملية استعراض ديربان تتيح فرصة فريدة من نوعها لاسترجاع الإنجازات التاريخية التي حقَّقها مؤتمر القمة العالمي لمناهضة العنصرية والمجسَّدة في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين يمثلان توافق آراء دولياً وتاريخياً بشأن الكيفية الأمثل لمكافحة العنصرية في وقتنا الحاضر. وإنها لفرصة لإظهار ما ظل محجوباً عن الأنظار منذ عام ٢٠٠١ ولمساءلة الدول على ما قامت به من أفعال تنفيذاً لما التزمت به في ذلك الوقت.

٦٢- وقال عدة مراقبين إن عرض السيد بوكر ينم عن نفاذ بصيرته. وكان أشد ما أثار الاهتمام في عرضه هو تأكيدُه على المبدأ القائل إن الحقوق المدنية والسياسية لا تجدي نفعاً ما لم تكن مقترنةً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٦٣- وأشار بعض الحضور أيضاً إلى مسألة التعويضات. فأيّدت بعض التعليقات الرأي القائل إن العنصرية توقع ضحايا وبالتالي فإنه لا مناص من إتاحة وسائل انتصاف لأولئك الضحايا من قبيل دفع تعويضات. وقُدمت توصيات بأنه ينبغي للفريق العامل أن يسعى إلى إتاحة أكبر قدر ممكن من وسائل الانتصاف للضحايا. بينما كانت هناك أصوات أخرى معارِضة عبرت عن اعتقاد مفاده أن مسألة التعويضات ستشتِّت العمل وتدق إسفين الخلاف بين المشاركين في الفريق العامل.

٦٤- وحظيت بكثير من التأييد أيضاً الأفكارُ التي طرحها السفير كاساندا بشأن توفير التمويل المناسب للمنظمات غير الحكومية وغيرها من مجموعات المجتمع المدني حتى تستطيع المشاركة بنشاط في عمل الفريق العامل.

٦٥- وجاء في أحد التعليقات أن العنصرية داء لا يضر بمن يذهب ضحيتها فحسب وإنما بمن يمارسونها أيضاً وأن للعنصرية تأثيرات عميقة وعملية كثيرة. وقيل إن النهوض بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي يرتبط في نهاية الأمر بالنهوض بسكان القارة الأفريقية.

٦٦- وزار رئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد دورو روميليس كوستِيَا، الفريقَ العامل وأعرب عن رضاه على الدعوة التي وُجِّهت إليه لمخاطبة الفريق العامل لأول مرة. وشدد على أن الغاية من حضوره هي التأكيد على أن المجلس لا يعتبر أن قضايا حقوق الإنسان هي حِكر على المجلس. وقال إنه يعتقد أن من واجب المجلس أن يظل على علم بالاجتماعات التي تعقدها هيئات أخرى حتى يضمن إغناء عمل المجلس بنتائجها. وأبرز أهمية القضايا التي يتناولها الفريق العامل.

٦٧- وأعرب الرئيس كذلك عن سروره لكون العديد من المنظمات غير الحكومية قد تمكنت من المشاركة في هذه الدورة الهامة. وأشار أيضاً إلى ضرورة تشاطر المعلومات التي تتيح التنسيق الملائم بين مختلف آليات متابعة مؤتمر ديربان. وهو بذلك يعترف بما تبذله الأمانة العامة من جهود.

٦٨- وأكد رئيس المجلس أيضاً على العملية الجارية المعقدة والمتعلقة باستعراض الولايات. وأعرب عن اعتقاده بأن هذه العملية هي فرصةٌ لتعلُّم الكثير.

٦٩- واختتم رئيس المجلس كلمته مذكِّراً الحضور بأن هذه السنة تصادف الذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبأنه من واجب الجميع أن يبرهنوا على أن آليات الأمم المتحدة تعمل بشكل أفضل وبفعالية أكبر.

٧٠- وأعرب الحاضرون عموماً عن الشكر والامتنان لرئيس المجلس على حضوره دورة الفريق العامل. فعبر عدة متحدثين من أعضاء فريق المناقشة للرئيس عن رأيهم بأن الفريق العامل قد أصبح مرجعاً مهماً بالنسبة لسكان أمريكا اللاتينية وأن له فائدة كبيرة بالنسبة إليهم وهم يتطلعون إلى عملية استعراض ديربان. وضمن مجموعة من التحديات الناشئة التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ذُكر أنه من المهم حصول هذا المحفل على دعمٍ أكبر من أجل حضور المنظمات غير الحكومية حتى يبلُغ صوت الضحايا المناقشات على النحو الصحيح.

٧١- وأيّدت تعليقات أخرى ولاية الفريق العامل بينما شكر أعضاء آخرون رئيس المجلس وشددوا على أن ديربان تمثِّل، بالنسبة لملايين البشر، أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة إذ تتناول قضايا من قبيل العبودية والاستعمار والمشاكل التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في شتى أنحاء العالم. وقد حقق برنامج عمل ديربان إنجازات ملموسة وأنشأت العمليةُ آليات أساسية كفريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وهو أهم آلية على الإطلاق يجب تدعيمها من أجل تعزيز عملها.

٧٢- وأعرب رئيس - مقرر الفريق العامل، السفير كاساندا، عن ارتياحه لاعتزام المجلس استعراض ولاية الفريق العامل.

(ب) الأهداف الإنمائية للألفية

٧٣- قدم السيد مارسيلو بايكساو، المتحدث في الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عرضه بشأن التجربة البرازيلية في مكافحة العنصرية وتعزيز المساواة العرقية. فقال إن هناك مشاكل تعترض إنفاذ السياسة العامة البرازيلية المتعلقة بالمساواة العرقية وذلك بسبب قلة ما تقدمه قطاعات مهمة من المجتمع المدني من دعم (خاصة من جانب الطبقة المتوسطة من البيض) وبسبب صعوبات في الفهم في العديد من القطاعات التي تعمل في ظل بيروقراطية الدولة.

٧٤- وصرح بأنه ما تزال هناك إيديولوجية عنصرية قديمة فيما يتصل بالعلاقات الاجتماعية، وهي تقدِّر الصداقة بين الأشخاص من جميع الأصول العرقية ولكنها تجمِّد المكانة الاجتماعية للأفراد الذين لهم سمات بدنية مختلفة من حيث ملامح الوجه ولون البشرة. ولا يتم التعبير عن التحامل والتمييز العنصريين في البرازيل بنفس

الطريقة التي يعبَّر بها عنهما في أمريكا الشمالية أو في جنوب أفريقيا. وشدد على أن العنف، عوض أن يكون ظاهراً، يتخذ مظاهر خفية ويكمن في تطبيع التفاوت العنصري الذي قد يتجلى في تفاوت الفرص المتاحة والتعرض لظروف اجتماعية مناوئة. وقال إن أهم التدابير التي اتخذتها الدولة البرازيلية في مجال المساواة العرقية هي تلك التي تندرج في ميدان التعليم. فعلى مستويي التعليم الابتدائي والثانوي، تم تخفيف حدّة حالة عدم المساواة العرقية بشكل طفيف حيث ارتفع عدد الأطفال الذين يحضرون الفصول الدراسية.

٧٥- وجاء في أحد التعليقات أنه يجب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح السكان المنحدرين من أصل أفريقي ولصالح الأفارقة أيضاً. وشدد ذلك التعليق على أن الاتحاد الأفريقي اعترف بحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي التي تدعو إلى القلق وأكد على أن الوقت قد حان لكي يتم الاعتراف لأولئك السكان بأن لهم مركزاً مساوياً لمركز غيرهم من السكان وهو أمر سينعكس بدوره إيجابياً على مركز الأفارقة.

٧٦- كما أُشير إلى التقدم الذي تحقق في العالم بعد انعقاد مؤتمر قمة ديربان بعرض أمثلة من عدة بلدان أوروبية تعمل جاهدة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، قيل إنه يجب إتاحة الموارد للمنظمات المعنية بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فهناك حاجة إلى مشاركة ضحايا العنصرية مشاركةً أكبر في عملية استعراض ديربان.

٧٧- كما ذُكرت أهمية إتاحة بيانات مفصلة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز على البيانات والأهداف الخاصة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي كمعدل وفيات السكان المنحدرين من أصل أفريقي مقارنةً بمعدل الوفيات لدى فئات عرقية أخرى. ويمكن وضع بارامترات مختلفة لقياس المشاكل العنصرية الطابع التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي.

البند ٥(أ)[٨]: تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي

٧٨- أدلى السفير كاساندا، رئيس - مقرر الفريق العامل، بملاحظات تمهيدية بشأن تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي مشدِّداً على أن أولئك النساء يواجهن أعباء وصعوبات إضافية في حياتهن. فهن يعانين من العنصرية ومن التمييز الجنساني أيضاً. ويعني إضعاف المرأة المنحدرة من أصل أفريقي التمييز المنهجي ضدها في كل جانب من جوانب حياتها. فمنذ الولادة، يفضِّل الآباء في كثير من الأحيان الأولاد على البنات، وهو ما يؤدي إلى إجهاض الحمل في الحالات التي يتبين فيها أن الجنين أنثى. وعدد البنات اللواتي ينقطعن عن المدرسة يفوق عدد الأولاد. وعندما يبلغن سن المراهقة، تعاني الفتيات من الاعتداء والاستغلال والعنف أو من تشويه أعضائهن التناسلية بسبب معتقدات وعادات راسخة في المجتمع. وهن يواجهن كذلك التزويج المبكر والأمومة قبل الأوان.

٧٩- وشدد رئيس الفريق العامل كذلك على أن التعليم يحرِّر الناس من الجهل. ولذلك وجب الاستثمار في تعليم النساء. فالتعليم يكثر الخيارات المتاحة أمام النساء في الحياة. وبموجب القانون الدولي (كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، يقع على عاتق الدول الأطراف التزام بضمان حصول النساء على حقهن في المشاركة في الحياة السياسية، وهو حق من حقوق الإنسان، وحقهن في أن يتم إشراكهن بشكل كامل في صنع القرار على أساس المساواة مع الرجال. إذ يجب أن تصبح المساواة بين الجنسين أمراً واقعاً.

٨٠- وقدمت السيدة ماريا إيناس باربوسا، وهي عضو فريق مناقشة في الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عرضها الذي تناولت فيه تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. فربطت تمكينهن بمسيرة حركة النساء السود ضمن الحركة الأوسع نطاقاً للدفاع عن حقوق المرأة وحركات تحرير السود. فالنضال ضد العنصرية ومكافحة التحيز ضد النساء جزء من عملية المقاومة التي تقوم بها النساء المنحدرات من أصل أفريقي. وقالت إن مكافحة العنصرية ضد النساء تقتضي وضع برامج وتدابير حكومية تتصدى للفوارق الناجمة عن التقاء التحيز ضد النساء بالعنصرية. وقالت إنه، استناداً إلى التقارير البرازيلية المتعلقة بالعنصرية وبالتحيز ضد النساء، يمكن الحسم بأن العنصر ولون البشرة يغيِّران من الأمر كثيراً. وأشارت إلى أن الدراسات تظهر أن أوجه عدم المساواة بسبب نوع الجنس والعنصر/لون البشرة تُنتَسَخ في عملية التعلم وأنها تؤثر على معدلات الفارق بين السن والصف لدى التلاميذ في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي.

البند ٥(أ)[٩٦]: التنميط العنصري

٨١- بدأ السفير كاساندا، في معرض تقديم تقريره بشأن التنميط العنصري، بالتشديد على أن التنميط العنصري هو انتهاك جسيم للعديد من معايير حقوق الإنسان. فوصفه بأنه تمييز مبني على آراء نمطية تطبَّق على أفراد مستهدفين ومجموعات دينية ومجتمعات أقليات مستهدفة. وسلط الضوء على السياقات العديدة التي يكون فيها التنميط العنصري جليّاً، وأكد كذلك على آثاره السلبية كتلك التي يخلفها على الفرد المستهدف بالتنميط والأثر الذي يخلِّفه على الأطفال وعلى نظرتهم إلى المجتمع. وتؤدي تلك الممارسة أيضاً إلى ارتياب المجتمع في الشرطة وإلى تراجع حس المواطنة لدى المجتمعات المتأثرة.

٨٢- وقدمت السيدة مارغريت بارنز، وهي متحدثة في الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، تقريرها بشأن التنميط العنصري. فتناولت تعريف التنميط العنصري كما يرد في الصكوك الدولية وكما تستخدمه الهيئات الوطنية. واستعرضت مداولات الفريق العامل في الدورات السابقة عندما ناقش مسألة التنميط العنصري، ولاحظت أن هناك في جميع أنحاء العالم ما يثبت وجود اتجاهات مشتركة تعكس الفوارق بين العرقية والمعاملة الفظة أو المتباينة التي يتعرض لها السكان المنحدرون من أصل أفريقي أثناء عمليات التوقيف أو التفتيش أو إلقاء القبض عليهم من قِبل الشرطة وفي تقنيات التحري لإنفاذ القانون وعندما تُترك حرية التقدير للادعاء العام وعند إصدار الأحكام القضائية. وقالت إن العنصرية المؤسسية في إنفاذ القانون وفي نظام القضاء الجنائي وفي إدارة السجون تمثل مشكلةً تتعلق بالحقوق المدنية تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي في شتى أنحاء العالم. ففي هذا المجال، يتخذ عدم المساواة بسبب العرق أشكالاً عشوائية فيؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي تأثيراً متشابهاً بغض النظر عن البلد الأصلي أو الهيكل السياسي أو المركز الاجتماعي أو المنفعة الاقتصادية.

٨٣- وأثار العرضان اللذان تناولا مسألة التنميط العنصري عدة تعليقات اشتملت على ملاحظات مفادها أن التنميط العنصري هو مسألة شديدة الأهمية يجب على اللجنة التحضيرية تناولُها.

٨٤- وسئلت السيدة بارنز عما إذا كانت توافق على التعريف الوارد في الفقرة ٧٢ من إعلان وبرنامج عمل ديربان فيما يتعلق بالتنميط العنصري.

٨٥- واقترحت السيدة بارسنز تعريفاً للتنميط العنصري أشمل نطاقاً يتوافق والتعريف الذي تعتمده لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان، وهو يشمل العمل المصرفي وغيره من الجوانب الاجتماعية التي تنطوي على التنميط العنصري، بدلاً من مجرد الإشارة إلى التنميط العنصري في مجال إنفاذ القانون.

البند ٥(ب): أفضل الوسائل لضمان تنفيذ توصيات الفريق العامل

٨٦- قال الرئيس إن كل دورة من الدورات السابقة قد أسفرت عن عدة توصيات بَيد أن تلك التوصيات لم تنفَّذ بشكل كامل. وأفسح الرئيس بعد ذلك المجال للاستماع لأفكار بشأن أفضل الوسائل لضمان تنفيذ توصيات الفريق العامل على النحو الصحيح.

٨٧- وعبر أحد الأعضاء في منظمة من المنظمات غير الحكومية عن رأيه بأن المشكلة تتمثل في ازدواج المعايير وبأن العنصرية الموجودة في العالم موجودة أيضاً في الأمم المتحدة. وقال إنه كانت هناك مقاومة حتى لفكرة عقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية. وأعرب عن اعتقاده بأن إعلان وبرنامج عمل ديربان كانا حلاً وسطاً ولم تستخدم فيهما لغة واضحة بشأن مسألة التعويضات.

٨٨- وأشير إلى مقاومة مجموعات معينة لعملية ديربان. ورأى المعلِّق أن بعض القطاعات تعتقد أن الاعتراف بتوصيات الفريق العامل وتنفيذها لن يؤديا إلاّ إلى اضطراب سياسي واقتصادي، وهو ما تريد بعض البلدان تجنُّبه.

٨٩- وإلى جانب توصيات الفريق العامل، حظيت توصيات المقرر الخاص، السيد دودو ديين، بتأييد قوي. وقيل أيضاً إن ثمة نقصاً في المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات الفريق العامل من قِبل الدول وإن هذه المعلومات ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

٩٠- وتم التشديد مجدداً على أهمية مشاركة مجموعات المجتمع المدني كالمنظمات غير الحكومية.

٩١- ومن المسائل الأخرى التي نوقشت عجزُ الفريق العامل عن إجراء زيارات قطرية للاجتماع بالحكومات وبالمنظمات غير الحكومية، وهو ما من شأنه أن يمكِّن الفريق العامل من التعرف على الوضع على أرض الواقع.

٩٢- ومن المسائل الأخرى التي ورد ذكرها ضرورة أن تتوفر لدى الآليات المناسبة للتصدي لمسألة العنصرية. وسُلط الضوء على عدم توفر هيئات مشابهة في جميع الدول يمكنها أن تتبنى بهمَّة عمل الفريق العامل. وهكذا قُدم اقتراح لاستعراض الآليات الوطنية القائمة حتى يتسنى توفير دعم أفضل لعمل الفريق العامل.

٩٣- وأثيرت مسألة أخرى تتعلق بما يرد في البرامج من أطر زمنية محدَّدة للميزانية والمدة الزمنية التي يستغرقها اتخاذ قرار بشأن سياسة ما، كتنفيذ قرار صادر عن الفريق العامل.

٩٤- وجاء أيضاً في أحد التعليقات أنه ينبغي للفريق العامل تحديد الأولويات وإحالة المسائل الأشد إلحاحاً إلى الدول التي يمكنها بدورها أن تحيلها إلى مجلس حقوق الإنسان. كما ينبغي استخلاص الدروس من التجارب المتعلقة بمواضيع أخرى، كالشعوب الأصلية.

٩٥- وتم التشديد على أنه يمكن، بل ينبغي، أن يكون هناك مجال لتحقيق تآزر استراتيجي بين الهيئات ذات الصلة بإعلان وبرنامج عمل ديربان وغيره من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مع الاستفادة من كلية موظفي الأمم المتحدة بوصفه مورداً هاماً في تحقيق هذا المسعى.

٩٦- وعُرض اقتراح آخر يدعو إلى إيجاد أفراد بارزين يمكنهم أداء دور الروّاد بغية تعزيز عمل الفريق العامل ليس في الدول التي يوجد فيها عدد كبير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي فحسب وإنما على الصعيد العالمي أيضاً، وحسبما اقترحه البروفسور جبّور.

٩٧- وللمساعدة في تيسير تنفيذ توصيات الفريق العامل، تم اقتراح تقديم عدد قليل من التوصيات القانونية والفنية السليمة.

البند ٥(ج): مناقشة خطة العمل التي اعتمدها الفريق العامل سابقاً

حُذف من برنامج العمل.

البند ٥(د): ما سُجل من تحسن وتحديات رئيسية ومظاهر جديدة فيما يخص العنصرية والتعصب منذ انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان في عام ٢٠٠١

٩٨- قدم الدكتور جورج جبّور ورقة تناول فيها ما سُجِّل من تحسن وتحديات رئيسية ومظاهر جديدة فيما يخص العنصرية والتمييز العنصري والتعصب منذ انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وقال الدكتور جبّور إن عملية ديربان تركت أثراً ملموساً على نظرة الناس إلى العنصرية مشدِّداً على أنه من البديهي القول إنه قد أصبحت هناك اليوم مجموعة أكبر من الوثائق الوطنية والدولية التي تتناول العنصرية. وأوضح أيضاً أن بروز السيناتور باراك أوباما كمنافس حقيقي في سباق الرئاسة دليل على ذلك التحسن. غير أنه شدد على أنه ما يزال هناك الكثير الذي يجب فعله مهما كانت أوجه التحسن. وتكلم الدكتور جبّور كذلك عن الخطر الجديد الذي تمثله الكراهية الدينية وكراهية الإسلام التي أكد على أنها أصبحت جليةً في عالم اليوم كما تتجلى في وضع السجناء المسلمين في خليج غوانتانامو.

٩٩- وقال الدكتور جبّور إنه لا يزال من الضروري اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأكد على أنه قد يكون من المفيد، لتحقيق بعض الزخم قبل انعقاد المؤتمر، أن تطلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان من جميع الدول والمنظمات الإقليمية تقديم خطط العمل التي فات موعد تقديمها وأن تقوم المفوضية بنشرها. وينبغي أن تكون العدالة، بالمعنى الأوسع للمساواة، شعارَ العمل على مناهضة العنصرية أثناء الاستعدادات التي تسبق انعقاد المؤتمر الاستعراضي، حيث ينبغي أن تكون للعدالة، بمعناها القضائي الصرف، الغلبة على الدبلوماسية. وشدد الدكتور جبّور على أهمية التعويضات وأشار إلى الوثيقة التي وضعها هو والتي تحمل عنوان: "بعض الأفكار الشخصية في موضوع التعويضات والسكان المنحدرين من أصل أفريقي"، كمثال على الكيفية التي ينبغي أن يتم بها تناول مسألة التعويضات.

١٠٠- ولقيت كلمة الدكتور جبّور قبولاً واسعاً ووافق عدة مراقبين على اقتراحاته فيما يخص التوعية بمكافحة العنصرية ومسألة التعويضات.

١٠١- وشدد مراقب اختار التوسع في التحليل الذي قدمه الدكتور جبّور لمسألة كراهية الإسلام على أهمية تشجيع التوصل إلى مصالحة تاريخية بين الإسلام والغرب. وتم التعبير عن شواغل حول ما إذا كانت الجهود الرامية إلى مكافحة كراهية الإسلام ينبغي أن تركز على القاعدة الشعبية أو أن تقتصر على النُّخب.

١٠٢- وأُبديت ملاحظة أيضاً بشأن ما ذكره الدكتور جبّور عن مرشحَ الرئاسة باراك أوباما كعلامة على حدوث تحسن في وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي واعتبر ذلك من قبيل المغالاة في التفاؤل. وقيل إنه لا ينبغي الخلط بين الإنجاز الشخصي المتمثل في حالة السيد أوباما وبين تحسين وضع الجماهير.

رابعاً - توصيات

مساهمة فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي

١٠٣- بعد استعراض التوصيات التي صدرت عن الفريق العامل في دوراته السابقة، وضع الفريق التوصيات الواردة أدناه كجزء من مساهمته في أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

خطط العمل الوطنية

١٠٤- يهيب الفريق العامل بتلك الدول التي لم تضع بعد خططها الوطنية لمكافحة العنصرية أن تفعل ذلك، ومن الأفضل أن تقوم بذلك قبل انعقاد مؤتمر ديربان الاستعراضي. أما الدول التي وضعت خطط العمل الوطنية فمدعوة إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً وإلى تقديم تقارير بشأن هذا التنفيذ أثناء انعقاد مؤتمر ديربان الاستعراضي.

إقامة العدل

١٠٥- يحث الفريق العامل الدول على تحديد العوامل المتسببة في كون عمليات التوقيف والأحكام القضائية والحبس تشمل أعداداً مفرطة من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي لا سيما الشبان منهم، وعلى اتخاذ تدابير فورية وملائمة للقضاء على تلك العوامل واعتماد استراتيجيات وبرامج لمنع الجريمة تتضمن بدائل للحبس.

١٠٦- يوصي الفريق العامل الدول باتخاذ تدابير لضمان معالجة مسألة التمثيل غير المتناسب للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في السلطة القضائية وفي غير ذلك من مجالات النظام القضائي.

جمع البيانات

١٠٧- يوصي الفريق العامل الدول بإعمال آليات يمكن بواسطتها أن تُجمع بشكل فعال معلومات مفصلة عن مدى تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالصحة والتعليم والسكن والعمل وعن معاملتهم في نظام

القضاء الجنائي ومشاركتهم السياسية وتمثيلهم، وجعل تلك المعلومات أساساً لوضع ورصد السياسات والممارسات التي تعالج أي تمييز يثبت وجوده.

١٠٨- ينبغي أن تقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية للدول التي تطلبها فيما يخص جمع البيانات المفصلة.

العنصرية ووسائط الإعلام

١٠٩- يوصي الفريق العامل بوضع مدونة قواعد سلوك، بالاشتراك مع اتحاد الصحفيين الدولي، لمكافحة التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي مع مراعاة مسائل أساسية من قبيل الحق في حرية التعبير، وذلك بتحديد المعايير التي يجب الالتزام بها للقضاء على نقل وتعميم الصور السلبية والآراء النمطية المتعلقة بأفريقيا وبالسكان المنحدرين من أصل أفريقي عن طريق وسائط الإعلام والتكنولوجيات الجديدة. كما ينبغي أن تتضمن مدونة قواعد السلوك تلك أحكاماً تتناول وتكافح التحريض على الكراهية العنصرية.

الحصول على التعليم

١١٠- يوصي الفريق العامل بأن تجعل الدول سلسلة "تاريخ أفريقيا العام" الصادرة عن اليونسكو والمؤلفة من ثمانية مجلدات في متناول الجمهور وبأن تدرجها ضمن مناهجها التعليمية.

العنصرية والعمالة

١١١- يدعو الفريق العامل منظمة العمل الدولية إلى المساهمة في مؤتمر ديربان الاستعراضي بتناول مسألة الميول المتزايدة لكره الأجانب وكيفية مكافحتها وكذلك بوضع معايير دولية لحماية خدم المنازل.

هيئات الرصد الوطنية

١١٢- يوصي الفريق العامل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بإنشاء هيئات مستقلة، إن لم تكن موجودة بالفعل، لتلقي شكاوى الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي بشأن التمييز في مجالات السكن والتعليم والصحة والعمل وغير ذلك من الحقوق الأساسية.

العنصرية والصحة

١١٣- يشجع الفريق العامل منظمة الصحة العالمية على مواصلة جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المساواة العرقية/الإثنية في وزارات الصحة وعلى تعزيز جهودها الداخلية لضمان اتباع جميع الفرق العاملة والمديرين لديها منظوراً يراعي المساواة العرقية/الإثنية.

١١٤- ويوصي الفريق العامل الدول بضمان تعميم وتفعيل الحصول على الأدوية وخاصة تلك الضرورية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغير ذلك من الجوائح ولعلاجها.

الممارسات الفضلى لمكافحة العنصرية وتعزيز المساواة العرقية

١١٥- يوصي الفريق العامل بأن يطلب مجلس حقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إعداد سلسلة من الممارسات الفضلى في مجالات كالحصول على السكن والتعليم والصحة والعمل ووضع أطر مؤسسية وقانونية تتعلق بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن مكافحة تنميط هذه الفئة من السكان في وسائط الإعلام.

التنميط العنصري

١١٦- يكرر الفريق العامل دعوته الموجهة إلى الحكومات لإبطال ومنع أي تمييز ضمن نطاق ولايتها وبتجريم التنميط العنصري عن طريق فرض عقوبات على من يخرق القانون وضمان سبل انتصاف ناجعة للضحايا.

مؤشر المساواة العرقية

١١٧- يعيد الفريق العامل تأكيد أهمية التوصية التي تقدم بها الخبراء البارزون المستقلون بشأن متابعة مؤتمر ديربان لوضع مؤشر للمساواة العرقية كأداة لتحسين تقييم التمييز الذي يؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الفئات الضعيفة، وللاسترشاد به عند اعتماد سياسات لمعالجة أوضاعهم.

التعويضات

١١٨- يوصي الفريق العامل بقوة، بالإشارة إلى الفقرات ١٦٤ و١٦٥ و١٦٦ من برنامج عمل ديربان، بأن ينظر مؤتمر ديربان الاستعراضي في مسألة منح تعويضات للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

الأمم المتحدة

١١٩- يوصي الفريق العامل الأمم المتحدة بإنشاء برنامج زمالات لفائدة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

الفريق العامل

١٢٠- يوصي الفريق العامل مجدداً بإنشاء صندوق لتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تمثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي والمنظمات غير الحكومية في جميع اجتماعات وأنشطة الفريق العامل.

المرفق الأول
جدول الأعمال

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب الرئيس - المقرر.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم العمل.

٥- المناقشة بشأن المساهمة في اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي:

(أ) تحليل الاستنتاجات والتوصيات التي تقدم بها الفريق العامل في دوراته السابقة:

`١` إقامة العدل

`٢` وسائط الإعلام

`٣` الحصول على التعليم

`٤` العنصرية والعمالة

`٥` العنصرية والصحة

`٦` العنصرية والسكن

`٧` مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحياة المجتمع، وفي النهوض ببلدانهم وتنميتها اقتصادياً

(أ) معلومات عامة

(ب) الأهداف الإنمائية للألفية

`٨` تمكين المرأة المنحدرة من أصل أفريقي

`٩` التنميط العنصري

(ب) أفضل الوسائل لضمان تنفيذ توصيات الفريق العامل؛

(ج) مناقشة خطة العمل التي اعتمدها الفريق العامل سابقاً؛

(د) ما سجل من تحسن وتحديات رئيسية ومظاهر جديدة فيما يخص العنصرية والتعصب منذ انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان في عام ٢٠٠١.

٦- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني
قائمة المشاركين

ألف – الأعضاء

السيد بيتر ليسا كاساندا (الرئيس – المقرر)
السيد جو فرانس
السيد جورج نيكولا جبّور
السيدة إيرينا موريانو – زلاتيسكو

باء – الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

الأرجنتين، أرمينيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، بلجيكا، بنن، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تايلند، تركيا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سري لانكا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، الكاميرون، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، نيجيريا، هايتي، اليابان.

جيم – الدول غير الأعضاء الممثلة بمراقبين

الكرسي الرسولي.

دال – المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأفريقي.

هاء – الأمم المتحدة

واو – المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

منظمة "مواطنو العالم"، واللجنة الأفريقية لمروجي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، وحركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة فيما بين الشعوب، والرابطة الدولية لمناهضة التعذيب.

زاي – المنظمات غير الحكومية غير المتمتعة بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفضاء الأفريقي – الأمريكي، ومنظمة الشباب ضد العنصرية.

حاء – أعضاء أفرقة المناقشة ومقدمو العروض

السيدة آلما جينكيتز، السيد صالح بوكر، السيد مارسيول بايكساو، السيدة مارغريت بارسنز، السيدة ماريا إيناس باربوسا، السيد باتريك تاران، السيدة كريستينا تورِّيس.

– – – – –